العدد 2087 - السنة السابعة
الجمعة 24 ربيع الآخر 1436 - الموافق 13 فبراير 2015
Friday 13 February 2015 - No.2087 - 7th Year

### الحرب على «داعش» : العراق ينفي طلب نشر قوات على الأرض ... والأردن يضع جيشه تحت تصرفه

# «الأمن» يستهدف تمويل التنظيم ... وأوباما يطالب «الكونغرس» بتفويض لمحاربته

عواصم - «وكالات» : تبنى مجلس الامن الدولي الخميس قرارا يهدف الى تجفيف موارد تنظيم الدولة الاسلامية الذي يجني ملايين الدولارات من تهريب النفط والاثار ومن الفديات.

ويذكر مشروع القرار الذي اشرفت عليه الولايات المتحدة وروسيا بان الدول الاعضاء ملزمة بالامتناع عن ابرام الصفقات التجارية المباشرة وغير المباشرة مع التنظيم الجهادي وعلى تجميد كل اصوله المالية.

ويطالب المجلس الدول الاعضاء بابلاغ الامم المتحدة في حال ضباط نقط خام او مكرر من مناطق خاضعة لسيطرة الجهاديين في العراق وسوريا.

ويحظر القرار على سوريا المتاجرة باثار مسروقة وهو قرار كان ساريا من قبل على العراق.

ويوصي القرار بتشديد المراقبة على حركة الشاحنات والطائرات من والى المناطق الخاضعة لسيطرة الجهاديين والتي يمكن ان تستخدم لنقل بضائع مسروقة (ذهب او مواد الكترونية او سجائر). وتتوجه هذه التوصية خصوصا الى تركيا نقطة العبور الرئيسية.

وتندرج المبادرة في اطار ضغوط متزايدة على الجهاديين. ويقول مسؤولون اميركيون ان «التنظيم الارهابي الافضل تمويلا في العالم» خسر السيطرة على اراض بسبب غارات الائتلاف الدولي كما ان عائداته النفطية في تراجع ويجب ان يستعد لمواجهة هجوم بري على نطاق واسع في العراق.

وكان تقرير للامم المتحدة نشر في نوفمبر اشار الى ان الجهاديين يكسبون بين 850 الفا و1.65 مليون دولار يوميا من بيع النفط الى وسطاء خاصين. الا ان بعض الخبراء يقدر بان هذه العائدات تراجعت بمقدار النصف بسبب الغارات التي يشنها الائتلاف وانخفاض اسعار النفط الخام في الاسواق.

ويندرج هذا القرار التقني والذي يشمل ايضا مجموعات متطرفة اخرى مثل جبهة النصرة ضمن اطار الفصل السابع من شرعة الامم المتحدة والذي ينص على فرض عقوبات على الدول التي تمتنع عن التطبيق.

ويشمل القرار سلسلة من الاجراءات اتخذها مجلس الامن الدولي منذ استيلاء تنظيم الدولة الاسلامية على مساحات شاسعة من الاراضي في سوريا والعراق قبل عام.

وهناك مجموعة من العقوبات (تجميد اصول وحظر على الاسلحة) مطبقة منذ سنوات على المنظمات والافراد المرتبطة من قريب او من بعيد بتنظيم القاعدة.

وكان مجلس الامن اعتمد في اغسطس 2014 قرارا يهدف الى قطع التمويل عن الجهاديين عبر التهديد بمعاقبة الدول التي تشتري نفطا منها. كما نص القرار على ضرورة وقف تدفق المقاتلين الاجانب الى سوريا والعراق للالتحاق بتنظيم الدولة الاسلامية والذي تجاوز عدد عناصره ال20 الف شخص.

واوضح دبلوماسي غربي ان القرار الجديد «سيضيق الخناق بشكل اكبر وسيظهر تصميم مجلس الامن ولو انه من الصعب تقييم تاثيره على المدى القصير».

واعتبر الدبلوماسي انه من الايجابي ان روسيا حليفة النظام السوري من معدي القرار لانها سبق ان اعترضت على عدة قرارات في المجلس منذ بدء الازمة في سوريا.

لكن تطبيق هذه القرارات ليس سهلا بسبب العدد الكبير من الوسطاء الذين يتعاملون مع الجهاديين. ويوصي المجلس مرة اخرى بعدم دفع اي فدية في حال خطف رعايا الا ان العديد من الدول الاوروبية يقوم بذلك بشكل غير مباشر.

واحدى النقاط الرئيسية الجديدة في القرار هي حظر تهريب القطع الفنية والاثرية التي تسرق من سوريا. وينص مشروع القرار على ان «كل الدول الاعضاء ملزمة باتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع الاتجار بالممتلكات الثقافية السورية والعراقية، التي اخرجت بشكل غير قانوني من العراق منذ اغسطس 1990 وسوريا منذ مارس 2011 (بداية الازمة السورية) وضمان اعادتها الى بلدها الاصلي.

وعلى صعيد ذا صلة اكد الرئيس الاميركي باراك اوباما ان طلب التفويض من الكونغرس لمواصلة العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية خارج العراق وسوريا لا يعني اي غزو على غرار ما حصل في العراق وافغانستان، مشددا على ان التحالف الدولي الذي تقوده بلاده سيهزم تنظيم الدولة.

وقال اوباما -عقب تقديمه مشروع قرار التفويض للكونغرس- إن المشروع لا يسمح بتدخل بري جديد على نطاق واسع في الشرق الأوسط، لكنه اكد انه لن يتردد في نشر قوات خاصة ضد تنظيم الدولة إذا اقتضت الضرورة.

ووصف اوباما المهمة بانها صعبة. وقد تستغرق بعض الوقت، لكنه اكد ان التحالف في حالة هجوم، وان التنظيم «سيُهزم»، موضحا ان التحالف نفذ حتى الآن اكثر من الفي غارة جوية ضد التنظيم.

وكان اوباما قد طلب من الكونغرس التصويت على مشروع قرار يفوضه باستخدام القوة العسكرية ضد التنظيم والمجموعات والافراد المرتبطين بالتنظيم. ويحدد مشروع القرار مدة التفويض بثلاث سنوات من تبنيه. وفي وقت سابق، قال البيت الأبيض إن التفويض العسكري سيحفظ للرئيس القدرة على ان يأمر بعمليات ضد تنظيم الدولة خارج العراق وسوريا.

واشارت وكالة رويترز إلى انه في ظل قلق الديمقراطيين -الذين ينتمي اليهم اوباما- من حرب جديدة في الشرق الأوسط، فقد يكون من الصعب على البيت الأبيض الفوز بتاييد كاف للحصول على موافقة الكونغرس على الرغم من مرور ستة اشهر على بدء الحملة العسكرية.

كما ان العديد من الجمهوريين -الذين يسيطرون على مجلسي النواب والشيوخ- يضغطون من أجل إجراءات اقوى ضد التنظيم، وهو ما قد يعقد حصول اوباما على موافقة المجلسين.

وتوقع بعض المشرعين إجراء تصويت في مارس المقبل، لكن آخرين توقعوا ان يستمر النقاش لشهور.

وطبقا لنص مشروع القرار -الذي حصلت عليه رويترز- يريد اوباما ايضا إبطال قرار صدر عام 2002 ويرخص بحرب العراق، لكن اقتراحه يبقى على تصريح صدر عام 2001 عقب هجمات 11 سبتمبر بخصوص حملة ضد تنظيم القاعدة وفروعه.

ويأتي الطلب بعد جدال بين البيت الأبيض الذي يرى ان اوباما ليس بحاجة لتخويل جديد، وانه يستطيع استخدام التخويل الذي منح لبوش، على اعتبار ان تنظيم الدولة هو تنظيم القاعدة في العراق بعد ان غير اسمه. وبين الكونغرس الذي يرفض هذا المبدأ بدعوى ان القاعدة والدولة الإسلامية تنظيمان مختلفان.

من جانبه قال وزير الخارجية العراقي ابراهيم الجعفري الخميس ان بلاده لم تطلب من حلفائها تدخلا دوليا على الارض، في ما يشكل دعما لتصريحات اوباما

جانب من جلسة سابقة لمجلس الامن

باراك اوباما

## الرئيس الأمريكي : سنهزم المتشددين ونرغب في ملاحقتهم خارج سوريا والعراق

مدرب امريكي متحدثا لجنديين عراقيين قرب بغداد

## نائب ديمقراطي : لن نتورط مجدداً ... وعلى العرب خوض حربهم بأنفسهم

واشنطن - «وكالات» : قال النائب الديمقراطي في الكونغرس الأمريكي، آدم شيف، إنه لا يرغب برؤية بلاده تنخرط في حرب جديدة على غرار حرب العراق، او ان تقع وسط مواجهة مذهبية بين دول المنطقة والمليشيات الشيعية، مضيفا انه كان من بين المشددين على ضرورة ان تكون إجازة استخدام القوة ضد داعش واضحة ومحددة، داعيا العرب إلى خوض معاركهم بانفسهم.

وقال شيف، في مقابلة مع " سي ان ان " : لقد صوتت لصالح الحرب في العراق، وآنا نادم الآن لانه اتضح ان المعلومات الاستخبارية التي بحوزتنا حول أسلحة الدمار الشامل لدى نظام صدام حسين غير صحيحة، ونتج عن ذلك تداعيات كارثية وأتمنى ألا يحصل ذلك مجددا." وعن كيفية ضمان ألا تتطور إجازة التدخل الحالية لتصبح مشابهة للحرب بالعراق رد شيف بالقول: "هذا هو السبب الذي دفعنا للتأكيد على أهمية ألا تكتب إجازة استخدام القوة ضد داعش بصيغ مطاطة تتيح للرئيس الحالي أو المقبل استخدامها لاحتلال العراق مجددا أو سوريا. البعض يطالب اليوم بقوات امريكية مقاتلة في سوريا والعراق، وأظن أن هذا خطأ فادح." وتابع بالقول: "يمكن استخدام القوات الأمريكية في عمليات التدريب أو التجسس أو إنقاذ طيارين سقطت طائراتهم مثلا، ولكننا لا نريد فتح الباب أمام تدخل عسكري واسع النطاق يقع ثقله على عاتق الجيش الأمريكي الذي سيتحمل مسؤولية تلك الدول العربية وبخوض الحرب بدلا منها." وختم قائلا: "يجب دعم البشمرغة والقوات العراقية الخاصة ولكننا لن نكون بديلا عن الدول التي تخوض المواجهة بنفسها أو عن المليشيات الشيعية المدعومة من إيران بحال قررت تحويل الأمر إلى مواجهة مذهبية. هذا أمر لا نرغب في التورط فيه."

# «الدولة» ينشر مقابلة مع الجزائرية بومدين أرملة محتجز المتجر اليهودي في باريس

صورة نشرتها السلطات الفرنسية لحياة بومدين

عواصم - «وكالات» : نشرت مجلة يديرها تنظيم الدولة الإسلامية مقابلة مع فرنسية قالت إنها أرملة أحمدي كوليبالي الذي احتجز رهائن في باريس قبل مقتله وذلك في أول اعتراف رسمي بأن الفرنسية حياة بومدين توجد في منطقة يسيطر عليها التنظيم الذي هيمن على مناطق واسعة في سوريا والعراق.

وبدأت فرنسا عملية بحث عن بومدين (26 عاما) بعد أن اقتحمت الشرطة متجرا يهوديا احتجز فيه كوليبالي رهائن في عملية أسفرت عن مقتله وأربعة آخرين. ووصفت السلطات بومدين بأنها مسلحة وخطرة.

وقال مسؤولون أتراك الشهر الماضي إن بومدين كانت في تركيا لخمسة أيام قبل تلك الواقعة وإنها دخلت سوريا في الثامن من يناير كانون الثاني.

وخصصت مجلة دار الإسلام الإلكترونية التي ينشرها التنظيم والناطقة بالفرنسية عددها يوم الأربعاء لهجمات باريس ونشرت مقابلة مع امرأة قالت إنها أرملة كوليبالي وإن كانت لم تنشر اسمها.

وفي المقابلة سئلت بومدين عن شعورها عندما دخلت أرض «الخلافة» فقالت «لم الق أي صعوبات (في دخول المنطقة). جميل أن أعيش على الأرض التي يحكمها شرع الله.» وقالت أيضا إن زوجها كان مؤيدا للدولة الإسلامية. وكان كوليبالي نفسه قد قال أثناء الهجوم إنه ينفذه باسم الدولة الإسلامية.

ولقي 17 شخصا بينهم صحفيون وأفراد من الشرطة مصرعهم في أحداث العنف التي امتدت لثلاثة أيام بدأت باقتحام مقر صحيفة شارلي إبدو الساخرة يوم السابع من يناير كانون الثاني وانتهت باحتجاز الرهائن في المتجر اليهودي.

كما لقي مسلحان آخران حتفهما.

وفي صورة رسمية نشرتها الشرطة الفرنسية تظهر بومدين كشابة بشعر داكن طويل لملمته وراء أذنيها.

كما نشرت وسائل الإعلام الفرنسية صورا لمنتقبة تمد يدها بسلاح وقالت إنها التقطت لها وهي تتدرب على الرماية عام 2010 بمنطقة كانتال الجبلية بفرنسا.

وقالت عنها وسائل الإعلام إنها واحدة من سبعة أبناء وإن أمها توفيت وهي صغيرة ووجد الأب الذي كان يعمل ناقلا للمشتريات صعوبة بالغة في التوفيق بين عمله ورعاية أبنائه. وقالت إن بومدين تركت عملها كامينة صندوق في محل تجاري حين ارتدت النقاب.

# كندا تفكر في تمديد مهمتها العسكرية في العراق

القوات الخاصة الكندية متواجدة على الأراضي العراقية حاليا

اوتاوا «وكالات» - قال وزير الدفاع الكندي جيسون كيني إن بلاده تميل إلى تمديد تفويض مهمتها العسكرية في العراق التي تضم قوات خاصة على الأرض إلى جانب طائرات مقاتلة.

وذكر كيني يوم الأربعاء إن حكومة المحافظين التي تنتمي إلى يمين الوسط لم تتخذ بعد قرارا رسميا لإبقاء القوات في العراق بعد انتهاء تفويضها الذي يستمر ستة أشهر في مارس آذار لكن تصريحاته هي أوضح إشارة تصدر عن وزير في الحكومة بأن أوتاوا قد تفعل ذلك.

وقال الوزير لقناة (سي. تي.في) التلفزيونية "نرى حكومتنا أن كندا لديها دور في محاربة إرهابيي ما يعرف باسم الدولة الإسلامية ووقف حملة الإبادة التي يشنوها ونحن نميل إلى المضي في هذا القتال."

وأرسلت كندا ست طائرات مقاتلة للمشاركة في الغارات الجوية التي تقودها الولايات المتحدة ضد التنظيم المتشدد كما نشرت نحو 70 جنديا من قواتها الخاصة في شمال العراق.

من ناحية أخرى صرح كيني لهيئة الإذاعة الكندية بأن بلاده لن ترسل قوات برية في مهمة قتالية بالعراق.

وتبادلت القوات الخاصة الكندية إطلاق النار مع متشددي الدولة الإسلامية ثلاث مرات على الأقل منذ إرسالها لتدريب القوات العراقية وتحديد أهداف الغارات الجوية.

وتقول أحزاب المعارضة إن الاشتباكات تشير إلى أن رئيس الوزراء الكندي ستيفن هاربر لم يكن صادقا عندما طمأن النواب العام الماضي على أن القوات الكندية لن تشارك في القتال.